الأمم المتحدة

A/61/1020–S/2007/474

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
7 August 2007
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الحادية والستون**
البند ١٩ من جدول الأعمال
**مسألة قبرص**

**مجلس الأمن**
**السنة الثانية والستون**

## رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إليكم من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، والتي تم تعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة تحت الرمز A/61/1011-S/2007/456. ومع أن مضمونها لا يشكل مفاجأة، فإن التأكيدات غير المبررة الواردة فيها تجعل حكومتي مضطرة للرد عليها كمسألة مبدأ.

إن جمهورية قبرص، الدولة ذات السيادة الديمقراطية المسؤولة، والعضو في الأمم المتحدة يحق لها، على أقل تقدير، أن تحظى بالحد الأدنى من الاحترام والتقدير من قبل جارتها القوية التي تزعم مصادفة، أنها من الدول الضامنة لاستقلال قبرص وسلامتها الإقليمية. وبدلاً من ذلك، فقد استخدمت تركيا القوة العسكرية ضد بلدي، واجتاحت ولا تزال تحتل أكثر من ٣٧ في المائة من أراضيه، وهي ماضية الآن في الجمع، وعلى نحو غير مسبوق، بين إحداث أمر واقع جديد والتهديد باستخدام مزيد من القوة.

ويبدو أن مجرد وجود جمهورية قبرص تعتبره تركيا عقبة أمام مساعيها لتحقيق مصلحتها الجيواستراتيجية – كما تعرّفها تركيا ذاتها على نحو فريد – وعقبة أمام التكوين المتغير لما تراه ''حقوقا'' لها في شرق البحر الأبيض المتوسط. إن جمهورية قبرص، التي يعزز قناعاتها يقين التمسك بالشرعية الدولية والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المنصوص عليها

100807 100807 07-45413 (A)

في ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنها، تتشبث بشكل راسخ وثابت بمواقفها المبدئية ولن تخيفها سياسة البوارج التركية العتيقة التي تنتمي إلى عصر آخر.

وفيما يتعلق بموضوع الرسالة المذكورة، أعربت حكومتي عن موقفها في الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ التي وجهها إليكم الممثل الدائم لقبرص، والصادرة تحت الرمز A/61/726-S/2007/52. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وُجهت إليكم رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (A/61/931-S/2007/317) وهي واحدة من رسائل عديدة وجهت إلى الأمم المتحدة بشأن الخروقات التركية للمجال البحري لقبرص بهدف الاستكشاف غير القانوني للموارد الطبيعية لبلدي ذي السيادة.

ولا تساور حكومة قبرص أي شكوك بشأن سيادتها على كامل أراضيها، ومياهها الإقليمية، ومجالها الجوي و/أو بشأن حقوقها السيادية على منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري. وضمن إطار ممارسة هذه الحقوق السيادية، وامتثالا لالتزاماتها بموجب اتفاقيه الأمم المتحدة لقانون البحار، على النحو المنصوص عليه في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٨٣ و ٨٤ منها، فإن قبرص ماضية في تعيين حدود هذه المناطق مع البلدان المجاورة، حيثما يلزم هذا التعيين بموجب الاتفاقية، وعلى النحو الملائم. ووفقا للقانون الدولي ذي الصلة، ليس لتركيا مصلحة قانونيه في مسائل تعيين حدود المناطق التي لا تقع قبالة سواحلها أو المتاخمة لها، وإن ادعاءها بأن لديها حقوقا ''شرعية'' في المياه القبرصية أمر غير ملائم واستفزازي.

علاوة على ذلك، فإن حق قبرص السيادي في استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية الموجودة في منطقتها الاقتصادية الخالصة و/أو جرفها القاري حق لا يمكن التشكيك فيه وذلك بموجب الاتفاقية أو القانون الدولي العام. وبالفعل، فإن قبرص، في ممارستها لحق سيادي يتفق اتفاقا كاملا مع القانون الدولي، ماضية في طلب عطاءات دولية لمنح تراخيص للتنقيب عن الهيدروكربونات واستكشافها وإنتاجها في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

وفي المقابل، تعد تركيا واحدة من الدول القلائل التي لم تصدق على اتفاقيه الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي ترفض الامتثال لها نصا وروحا، مع أن معظم أحكامها تقنن القانون الدولي العرفي، بل تنحرف بدلا من ذلك إلى الدخول في نظريات مشكوك فيها وغير موثقه بعيدة كل البعد عن العالم المعاصر، وتطور قانون البحار.

ومن المفارقات أن تزعم تركيا أن حكومة قبرص تخلق توترا في شرق البحر الأبيض المتوسط في حين أن تصرفات تركيا نفسها قد أثبتت مرارا أنها المصدر الوحيد للتوتر وعدم الاستقرار في هذه المنطقة. وإن العبارة الواردة في الرسالة أعلاه ''أن تركيا عازمة على حماية حقوقها ومصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط''، تكاد تكون تهديدا مستترا باستخدام

القوة مرة أخرى، وتدل على مدى منافاة تركيا للقانون والشرعية في السلوك الخارجي للدول.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندرياس **هاجي كريزانثو**
القائم بالأعمال بالنيابة